

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

إستخدام مؤشرات التسيير المالي في تشخيص

الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية

— دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة —

تحت إشراف:

— د. سعدي هند

من إعداد الطلبة:

— بلحوت عادل

— عرسلان فواز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. لعروسي قرين زهرة	أستاذة محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	رئيسا
د. سعدي هند	أستاذة محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مشرفا ومقررا
د. خضور أمال	أستاذة محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022





الحمد لله العليم بذات الصدور، المحيط بما جرى في الكون من شؤون وأمر الذي لولا هدايته لما اهتدينا لهذا احمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه علينا في بلوغ ولو قطرة من بحر لا يرتوي من ماءه عالما ولا متعلما، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم
" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة " د. سعدي هند " لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وسعة صدرها وعلى حرصها أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوّهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيها عنا كل خير قبل الإشراف على هذا العمل البسيط، وعلى المجهودات التي بذلتها من اجلنا، والنصائح والتوجيهات العظيمة، التي كانت تضعها نصب أعيننا وهي تتبع هذا البحث بكل اهتمام جعل الله ذلك في ميزان حسناتها يوم الدين، وأوجه شكري الجزيل إلى طلبة الدكتوراه كل من بوسعدية المسعود وانيس ساري.



إهداء

نشكر الله الذي يسر لنا سبيل العلم
ونحمده عونه فهو خير معين إلى والدينا
الأعزاء الذين كانوا شمعة أمل تنير طريقنا
حفظهم الله وإلى إخوتي مروان وفيصل
إلى كل الأصدقاء باسمه خاصة رواق محمد
إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، هيثم
وبدر الدين وإلى كل من سعدنا من قريب
أو بعيد في إتمام هذا العمل .

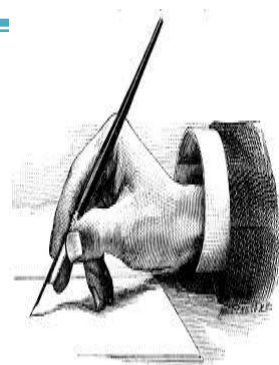
عادل

إهداء

أشكر الله الذي قال (ويعلمك الله)
وندعوه نتوسل إليه بأن يزيدنا علما وفهما
وكرما وتواضعا وهو الذي قال (وقل ربي
زدني علما) وأرجوه بان يكون هذا العلم لنا
لا علينا ونسأله الإخلاص والثبات والتمام.
اهدي هذا العمل المتواضع للولدين
الكريمين، وللعائلة الكريمة كل باسمه، كما
أتقدم بالشكر والامتنان على من ساعدنا

فواز

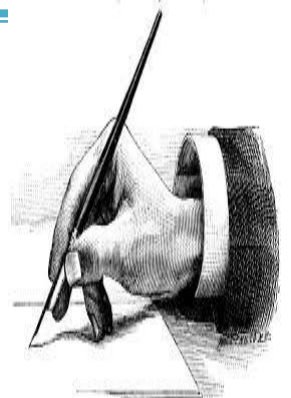
فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
-	الشكر والعرفان.....
-	إهداء.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال.....
أ- هـ	مقدمة.....
الفصل الأول: عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي	
06	تمهيد:.....
07	المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي.....
07	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه.....
09	المطلب الثاني: أهمية، وظائف ومقومات التحليل المالي.....
13	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....
15	المبحث الثاني: أساسيات التشخيص المالي.....
15	المطلب الأول: تعريف، أهمية وأهداف التشخيص المالي.....
18	المطلب الثاني: مراحل التشخيص المالي.....
19	المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي.....
21	المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.....
21	المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهدافها.....
22	المطلب الثاني: أسس التحليل بالنسب المالية.....
24	المطلب الثالث: أنواع النسب المالية.....
30	المبحث الرابع: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.....
30	المطلب الأول: التشخيص المالي عن طريق رأس المال العامل.....
32	المطلب الثاني: التشخيص المالي عن طريق إحتياجات رأس المال العامل.....

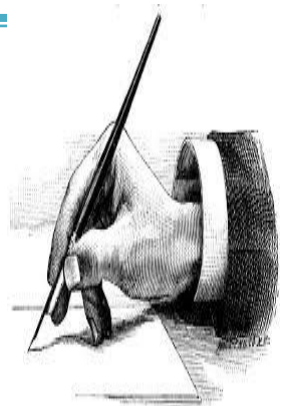
35	المطلب الثالث: التشخيص المالي عن طريق الخزينة الصافية.....
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية	
39	تمهيد.....
40	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.....
40	المطلب الأول: المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة (المسيلة).....
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة (المسيلة)
48	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية.....
49	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمطاحن الحضنة للسنوات (2018-2019-2020)
49	المطلب الأول: عرض الميزانية المفصلة للسنوات (2018-2019-2020).....
51	المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة للسنوات (2018 -2019-2020)
53	المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2018-2019-2020).....
55	المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.....
55	المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق رأس المال العامل.....
57	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طريق إحتياجات رأس المال العامل.....
59	المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق الخزينة الصافية.....
60	المبحث الرابع: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب السيولة.....
60	المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق النسب المالية.....
62	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب التوازن الهيكلي.....
64	المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب المديونية ونسب الربحية.....
67	خلاصة الفصل.....
69	الخاتمة.....
74	قائمة المراجع والمصادر.....
-	قائمة الملاحق

فهرس الجداول



الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	يوضح جانب الأصول لميزانية المفصلة للسنوات (2018 – 2019-2020)	01
50	يوضح جانب الخصوم لميزانية المفصلة للسنوات (2018 – 2019-2020)	02
52	يوضح جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018 – 2019-2020)	03
52	يوضح جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018 – 2019-2020)	04
53	يوضح جدول حسابات النتائج للسنوات (2018 – 2019-2020)	05
55	رأس المال العامل للسنوات (2018 – 2019-2020)	06
56	رأس المال العامل الخاص للسنوات (2018 – 2019-2020)	07
56	رأس المال العامل الأجنبي للسنوات (2018 – 2019-2020)	08
57	رأس المال العامل الإجمالي للسنوات (2018 – 2019-2020)	09
58	إحتياجات رأس المال العامل للسنوات (2018 – 2019-2020)	10
59	يوضح الخزينة الصافية للسنوات (2018 – 2019-2020)	11
60	يوضح نسبة سيولة الأصول للسنوات (2018 – 2019-2020)	12
61	يوضح نسب سيولة العامة للسنوات (2018 – 2019-2020)	13
61	يوضح نسبة السيولة المختصرة للسنوات (2018 – 2019-2020)	14
62	يوضح نسبة السيولة الجاهزة للسنوات (2018 – 2019-2020)	15
63	يوضح نسبة التمويل الدائم للسنوات (2018 – 2019-2020)	16
63	يوضح نسبة التمويل الخاص للسنوات (2018 – 2019-2020)	17
64	يوضح نسبة الإستقلالية المالية للسنوات (2018 – 2019-2020)	18
65	يوضح نسبة قابلية السداد للسنوات (2018 – 2019-2020)	19
65	يوضح نسبة مردودية الأموال الخاصة للسنوات (2018 – 2019-2020)	20
66	يوضح نسبة الإستقلالية المالية للسنوات (2018 – 2019-2020)	21

فهرس الأشكال



الصفحة	عنوان	رقم الشكل
11	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	01
47	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحصنة	02

مقدمة



مقدمة:

التشخيص المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي فيعتبر مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، لنتمكن من إصدار حكم منطقي وتحليل سليم عن مؤشرات التسيير المالي وشروط توازن المؤسسة فهو يدرس البيانات المالية والمحاسبية ويحللها ليعرض الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعدها على اكتشاف نقاط ضعف وقوة السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة وذلك عن طريق تحليل المعطيات والقيام بتقديرات تركز على وضع مخططات مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة.

تعد المؤسسة المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، وقد أصبحت العديد من الدول المتقدمة تعطي اهتماما بالغا للمؤسسات، حيث تعمل هذه المؤسسات من خلال وظائفها وخصائصها ومميزاتها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، إضافة إلى دورها في تحقيق نتائج ملموسة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبالتالي فإن نشاط المؤسسة أصبح يهم العديد من الأطراف، سواء الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، مما أدى بالقوائم المالية أن تكون لها صفة العمومية ولا بد من الإفصاح بها ليستفيد منها جميع الأطراف دون تحيز، إلا أن المعلومات المتواجدة في القوائم المالية تعتبر مشتهة لبعض الأطراف نظرا لزحمة الأرقام فيها، وهذا ما يستدعي إجراء بعض الدراسات والتحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بناء على أدوات تستخدم في التحليل المالي وذلك لتحديد الوضعية الصحيحة وإعطاء الصورة الصحيحة للمؤسسة لتلبية احتياجات هذه الأطراف من معلومات خاصة بالمؤسسة.

أولا - الإشكالية

التسيير المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- كيف استخدام مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إقتصادية ؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية تمكننا من الإجابة عن الموضوع شكلا ومضمونا ويمكن حوصلتها فيمايلي:

- 1- هل تتوفر في مؤسسة مطاحن الحضنة شروط التوازن المالي؟
- 2- كيف هي الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة عن طريق نسب السيولة؟
- 3- كيف هي الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة عن طريق نسب التوازن الهيكلي؟
- 4- كيف هي الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة عن طريق نسب المديونية؟

ثانيا - الفرضيات

- 1- تتوفر في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة شروط التوازن المالي.
- 2- الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة جيدة عن طريق نسب السيولة.
- 3- الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة جيدة عن طريق نسب التوازن الهيكلي.
- 4- الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة جيدة عن طريق نسب المردودية.

ثالثا - أهمية الدراسة

تتمثل فيمايلي:

- التسيير المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقي اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة.
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع التشخيص المالي ودوره الكبير على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين وضعها المالي وحل مشاكلها ومعالجتها.
- استخدام مؤشرات التسيير المالي شيء ضروري في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة.
- تكمن أهمية مؤشرات التسيير المالي باعتبارها أهم الوسائل التي بموجبها تحلل النتائج وتساعد في اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

رابعاً - أهداف الدراسة

هدفنا من هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- محاولة التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتشخيص المالي ومؤشرات التسيير المالي.
- الوقوف على الدور الفعال الذي يلعبه التشخيص المالي في حسن سير المؤسسة.
- التزود بقدر من الرصيد المعرفي حول التشخيص المالي داخل المؤسسة.

خامساً - أسباب اختيار الموضوع

تتمثل فيمايلي:

- الموضوع يتوافق مع التخصص الذي ندرسه وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر.
- التعرف على كيفية استخدام مؤشرات التسيير المالي داخل المؤسسة.
- وفرة المعلومات والبيانات حول هذا الموضوع.
- التعرف على كفاءة التسيير المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة .

سادساً - المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية الدراسة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

سابعاً - حدود الدراسة

تتمثل في:

- **الحدود المكانية:** ستجرى الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة من أجل تطبيق إستخدام مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- **الحدود الزمانية:** خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2021-2022).

ثامناً - الدراسات السابقة

تتمثل في:

- دراسة بحري علي، بعنوان التحليل المالي كوسيلة مساعدة في إتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية"، (2018-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها، ومن خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

- دراسة علاق فاطمية، "دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة"، (2014-2015)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي حيث اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة سونغاز بالوادي اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للبيئة المالية لهذه المؤسسة وعلاقتها على بيئتها المالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- دراسة صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، (2018-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة ولتحقيق

أهداف هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على جمع المعلومات المتعلقة بالقرارات المالية والتشخيص المالي الذي يعتبر من الوسائل البالغة الأهمية في حياة المؤسسة حيث يقود المسيرين إلى وضع أيديهم على الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تواجهها وتحليلها وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات قصد حماية نشاطها، تحقيق التوازن، تحقيق المردودية وكذا التقليل من المخاطر، ومن ثم العمل على الاختيار الأمثل لمختلف القرارات المتعلقة بالاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح بطريقة تخدم الهدف الرئيسي والجوهرى للمؤسسة والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية.

- دراسة تيطراوي محمد وخذلون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، (2016-2017)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاته، اعتمد الباحثان في جمع البيانات المتعلقة بموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

تاسعا - هيكل الدراسة

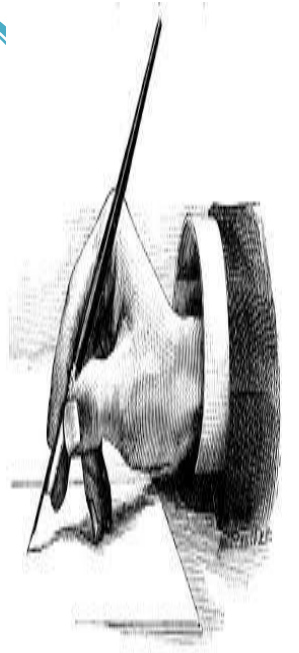
قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين :

- الفصل الأول بعنوان عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات التحليل المالي، أما في المبحث الثاني خصصناه لأساسيات التشخيص المالي، أما المبحث الثالث فقد تناولنا تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية، والمبحث الرابع تناول تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

- أما الفصل الثاني فهو بعنوان دور مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمطاحن الحضنة (المسيلة)، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، أما في المبحث الثاني خصصناه لعرض الميزانيات للمطاحن الحضنة بالمسيلة (2018-2019-2020)، أما المبحث الثالث فقد تناولنا تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي، والمبحث الرابع تناول تقييم الوضعية المالية عن طريق النسب المالية.

الفصل الأول

عموميات حول التحليل
بالمؤشرات المالية والتشخيص
المالي



تمهيد:

يعتبر التسيير المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية، التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والمؤشرات المالية المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي، بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر فعالية، وكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها.

يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية في التحليل بإعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالية.

وبغرض التعرف أكثر على مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي
- المبحث الثاني: أساسيات التشخيص المالي
- المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية
- المبحث الرابع: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وأهدافه في المطلب الأول، ولا بد من الإشارة إلى أهمية وظائف ومقومات التحليل المالي في المطلب الثاني، في حين تم تخصيص المطلب الثالث لأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي وأهدافه

التحليل المالي يتمثل في معالجة ودراسة المعلومات المالية المرتبطة بالمؤسسة، بهدف القيام بتشخيص وضعيتها المالية، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المطلب.

أولاً- مفهوم التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف للتحليل المالي، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.⁽¹⁾

- **التعريف الثاني:** التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.⁽²⁾

- **التعريف الثالث:** التحليل المالي هو تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي

¹- مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 12.

²- محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الإنحراف والإختلاس)، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 39.

يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات. (1)

- **التعريف الرابع:** التحليل المالي خطوة تمهيدية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وقائمة الدخل، ولذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح. (2)

من التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وإجراء التصنيف اللازم ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها وذلك لإكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى أنظمة الرقابة ووضع الحلول اللازمة والتوصيات لذلك في الوقت المناسب.

ثانياً - أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها: (3)

- تحديد المركز المالي للمؤسسة، وتحديد قيمتها السوقية.
- تحديد مركز المؤسسة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها.
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
- تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.

¹ - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص113.

² - علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 - 2019، ص 13 .

³ - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 115-116 .

- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملك في كل مؤسسة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثاني: أهميته، وظائف ومقومات التحليل المالي

يمكن إبراز أهمية، ووظائف ومقومات التحليل المالي، كمايلي:

أولاً- أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي بإعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، ويوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، ويمكن إيضاح أهمية التحليل المالي من خلال النقاط التالية: (1)

- يساعد المدير المالي في المشروعات المختلفة في أداء مهامه بشكل فعال ويعد أحد مهام المدير المالي.
- يساعد جهات التمويل المختلفة في اتخاذ قراراتها حيث يوضح قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتها.
- يوفر المؤشرات التي تساعد الأطراف ذات العلاقة بالمشروع في إتخاذ قرارات رشيدة.

¹- مجدي الجعبري، مرجع سابق، ص 13.

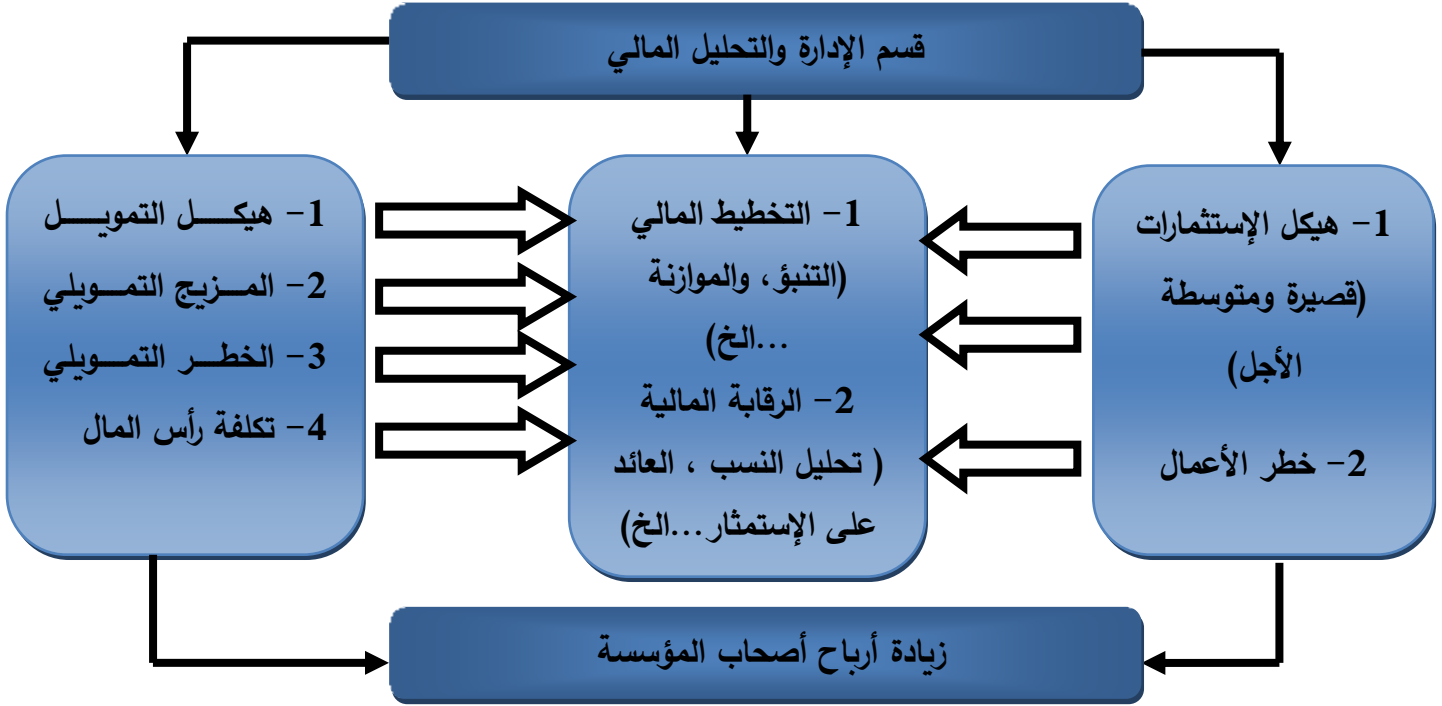
- يساعد إدارة المشروعات في عملية التخطيط المستقبلي.
- يخضع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الانحرافات المحتملة.
- يعد التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية عملية التدقيق من قبل مدقق الحسابات، حيث تساعد النسب المالية والمؤشرات في تحديد التغيرات وإتجاه والحكم عليها.
- يساعد في تحديد مدى كفاءة إدارة المشروع في الحصول على الأموال من ناحية وفي تشغيلها من ناحية أخرى .
- التحليل المالي يساعد في تحديد مدى نجاح إدارة المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً- وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، وتسيير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي هي :

- قرار الاستثمار
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل رقم (01): المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر : سلمان طارق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 19 .

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا

وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة على القيام بالوظائف التالية: (1)

- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذا يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

¹- سلمان طارق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 20-21 .

ثالثا - مقومات التحليل المالي

التحليل المالي كأى فرع من الفروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف في من خلالها إلى تحقيق أغراضه النظرية والعملية، ولعل أبرز هذه المقومات هي: (1)

- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها وهذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل، والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل .

- لتحقيق غايات التحليل المالي بدقة ومصداقية لا بد من توفر مداخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل .

- يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون مؤهلا تأهيدا علميا وعمليا مناسبا، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، وقادرا على إستخدام الأساليب والرسائل العملية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

مع إضافة بعض المقومات الأخرى: (2)

- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.

- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

¹- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، 2004، ص 23 .

²- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله ، فلسطين، 2008 ، ص 09 .

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، حسب أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفق لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة، ونذكر منها ما يلي: (1)

أولاً- الأطراف الداخلية

وتتمثل في:

1- إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

2- العاملون في المؤسسة: وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعامل معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

3- المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

ثانياً- الأطراف الخارجية

وتتمثل في:

1- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شرأها للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدار إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنك أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية

¹ علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة ومراجعة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017-2018، ص 12 .

سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

2- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

3- العملاء: يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

4- الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

5- مصلحة الضرائب: تتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.⁽¹⁾

¹ - علي عقاد، ياسين جلاوي، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثاني: أساسيات التشخيص المالي

التشخيص المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويعتبر دراسة للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.

المطلب الأول: تعريف، أهمية وأهداف التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير المالي، فهو يساعد المؤسسة على التعرف واتخاذ القرارات المناسبة بالنسبة للوضعية المالية.

أولاً- تعريف التشخيص المالي

هناك العديد من التعاريف للتشخيص المالي، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** " يعرف التشخيص المالي على أنه عملية الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية ". (1)

- **التعريف الثاني:** التشخيص المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون في المستقبل. (2)

- **التعريف الثالث :** التشخيص المالي " يقصد به مجموعة من الأدوات المستخدمة لتقييم المركز المالي وأداء المؤسسة وهذه الأدوات مجمعة في مجموعة من الأساليب يطلق عليها التحليل المالي"، أو هو عملية تهدف إلى تحديد أسباب الصعوبات الحالية والمستقبلية للمؤسسة وتسلط الضوء على إختلالات الوضع المالي للمؤسسة واقتراح سلسلة من الإجراءات من أجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة. (3)

¹- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 56.

²- وليد ناجي الجبلاني، محمد عثمان البيطمة، **التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاته العملية)**، دار حزين للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 19.

³- صفية سميرة، **دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 03.

من خلال ما سبق، نستنتج أن التشخيص المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي، فهو مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة.

ثانياً- أهمية التشخيص المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته فيما يلي: (1)

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييراً فعالاً.
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها، كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الإختلالات.
- تسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بالتسيير والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضاً بمعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في إتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.
- يمكن تحديد موقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

¹- صفية سميرة ، مرجع سابق، ص 04.

ثالثاً- أهداف التشخيص المالي

إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة تتعلق بجوانب القوة والضعف لدى المؤسسة ووضعيته في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتقادي المخاطر المحتملة وإستغلال الفرص المتاحة، إن الغاية من التشخيص المالي هو تحقيق إرتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فهو يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقييم سياستها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها، كما أن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية ونشاطها الاستغلالي، أي اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة، ويمكن تلخيص أهم أهداف التشخيص المالي فيما يلي: (1)

- التشخيص المالي يهدف إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها، والدراسة المتواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وهذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.
- توجيه القرارات لتحسين مستوى أداء المؤسسة.
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- دراسة وتقييم التوازن المالي وربحية المؤسسة.

¹ - كلثوم البز و مولود حواس، مقال بعنوان : التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة، منشور بمجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، العدد الثالث، 2013، ص 288 .

– الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية والإنتاجية والبيعية للمؤسسة.

– مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع وإظهار إيجابياتها وسلبياتها.

المطلب الثاني: مراحل التشخيص المالي

يرتكز التشخيص المالي عموماً على منهج يتضمن خطوتين رئيسيتين، الأولى تتضمن جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة، والخطوة الثانية تتضمن اختيار وصياغة المؤشرات الدالة والمفيدة في التشخيص. وفي مايلي شرح مفصل لتلك المراحل: (1)

أولاً- جمع ومعالجة المعلومات

إن ظروف جمع المعلومات المحاسبية المالية تختلف حسب وضع وحالة المكلف بالتشخيص المالي سواء كان مسؤولاً مالياً بنكياً أم خبيراً محاسبياً، وعليه فإن جوهر التشخيص المالي يكمن في لعبة التقارير المالية التي تعتبر حصيلة النظام المحاسبي المعتمد، وهذا ما يفرض ضرورة التطلع على مثل تلك التقارير والمعلومات، وبالنسبة لمصادر المعلومات المالية والمحاسبية يمكن التمييز بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، فالمصادر الداخلية تساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص، ويمكن تقسيمها بدورها إلى مصادر أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، ومصادر ثانوية هي تقرير مدقق الحسابات التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، تقارير مالية داخلية تعد الأغراض إدارية وبيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية، في حين تمثل المصادر الخارجية مصدراً إضافياً تساهم بطريقة غير مباشرة في التشخيص المالي من خلال المساعدة في عملية تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها من التشخيص، وأهم المصادر الخارجية هي حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية، بيانات أسواق المال ومكاتب السمسة، المنشورات الاقتصادية، الصحف والمجلات الصادرة عن الهيئات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي، مكاتب الدراسات والمكاتب الاستشارية .

ثانياً- اختيار وصياغة المؤشرات والنسب المالية الدالة

ترتبط هذه المرحلة بسابقتها، حيث إن اختيار وصياغة المؤشرات المستعملة في التشخيص يرتبط أساساً

1- حليلة السعدية سدي، مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص ص 43-44 .

بجودة المعلومات المتحصل عليها حول الوضع المالي للمؤسسة، ولا يكفي المشخص عند صياغة المؤشرات بتحليل نشاط دورة واحدة بل من المجدي أن يتم تغطية أطول فترة ممكنة وذلك بغية كشف التطورات الهامة في نشاط المؤسسة، هذا ويمكن تحليل المرحلتين السابقتين بشيء من التفصيل لنحصل على دورة التشخيص المالي.

المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

نتطرق أولاً إلى طرق التشخيص المالي ثم بعد ذلك إلى أدوات التشخيص المالي:

أولاً- طرق التشخيص المالي

1- التشخيص المالي التطوري: يقوم هذا التشخيص على المقارنة العمودية (في الزمن) حيث تؤخذ عدة دورات مالية متتالية وعلى أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية. ويتطلب هذا نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، ويرتكز هذا التشخيص على العناصر التالية: (1)

أ- **تطور النشاط:** أي تغيرات النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية، مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

ب- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين والمخزونات، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية

¹- وكال نور الدين وخليفة الحاج ، **مقال بعنوان : التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة** ، منشور بمجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد الأول، 2016، ص ص 130-131 .

هـ- **تطور المردودية:** الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة يستند على المردودية، لأنها الضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وهي مؤشر مهم لقياس أداء المؤسسة، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2- **التشخيص المالي المقارن:** يركز هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة، أو الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية .

3- **التشخيص المالي المعياري:** هو امتداد للتشخيص المقارن، يختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مكاتب دراسات متخصصة أو من طرف الخبراء والمحللين العاملين في البورصات.

ثانياً- طرق التشخيص المالي

تتمثل أدوات التشخيص المالي فيما يلي: (1)

1- **تحليل الهيكل المالي:** والهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية، بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3- **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

4- **تحليل التدفقات المالية:** وذلك بتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة بالمؤسسة.

¹- كلثوم البز ومولود حواس، مرجع سابق، ص 293 .

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية

إن تحليل النسب المالية يعتبر واحد من أهم أساليب التسيير المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف النسب المالية وأهدافها في المطلب الأول، ولا بد من الإشارة إلى أسس التحليل بالنسب المالية في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث أنواع النسب المالية.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهدافها

النسب المالية تؤخذ من الميزانية أو من جدول التحليل، ويمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة .

أولاً- تعريف النسب المالية

هناك العديد من التعاريف للنسب المالية، نذكر منه :

التعريف الأول : النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، وتستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة. (1)

التعريف الثاني : النسب المالية أداة من الأدوات التحميل المالي التي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية . (2)

التعريف الثالث : النسب المالية عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلول معنيا . (3)

من التعاريف السابقة نستنتج أن النسب المالية هي " عبارة عن إحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها، ووضع خططها المستقبلية وسياساتها، و يتم الحصول على

¹ -Aswath damodaran, **finance d'entreprise "théorie et pratique"**,2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006, p153.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 127 .

³ - المرجع نفسه، ص 127 .

النسب المالية من أرقام الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة".

ثانياً - أهداف النسب المالية

يؤدي التحليل بالنسب المالية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: (1)

- تحديد نقاط الضعف التي يجب معالجتها ونقاط القوة من أجل العمل على تطويرها.
- تقييم مدى توازن الهيكل المالي وتحديد التزاماتها وحقوقها لدى الغير لمعرفة قدرتها على مواجهة مخاطر عدم القدرة على السداد.
- إتاحة الفرص لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

المطلب الثاني : أسس التحليل بالنسب المالية

إن هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتمثل هذه الأسس في: (2)

أولاً - تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

¹ - محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2004، ص 68.

² - طير الويزة و سابيغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المالية المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 - 2015، ص ص 43 - 44.

ثانياً- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى هدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

ثالثاً- تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لا بد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

رابعاً - وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

خامساً- اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل

تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

سادساً - تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسس تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في:

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

– يجب أن تركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

سابعاً - تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي

تعني كل الدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسب.

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية

تكمّن أنواع النسب المالية فيمايلي:

أولاً - نسب السيولة

تتمثل فيمايلي:

1- تعريف نسب السيولة: هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير، والأهمية النسبية لمكونات الأصول المتداولة، ودرجة سيولتها التي تعبر عن إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة. (1)

2- أنواع نسب السيولة: تتمثل في مايلي: (2)

أ- نسبة السيولة العامة: تدل هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب- نسبة السيولة الأصول : تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

1- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 83 .

2- طير الويزة وسايغي باهية فريال، مرجع سابق ، ص ص 47-48 .

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة اكبر من 0.5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة اكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة السيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

ج- نسبة السيولة المختصرة: تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة سيولة العامة وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

في الحالات العادية عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل .

د- نسبة السيولة الجاهزة: يهتم المحللون بهذه النسبة لان الاستثمارات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة وهي التي تعتمد عليها في الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بشكل رئيسي ويتم احتسابها بالشكل التالي : (1)

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3

ثانيا - نسب التوازن الهيكلي

تكمن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ومن أهم هذه النسب نجد:

¹ - سلمان طاروق، مرجع سابق، ص 33.

الفصل الأول ————— عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي

1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100 % فإن رأس المال يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100 \%$$

2- نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للامان ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100 \%$$

ثالثا- نسب الدوران (النشاط)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1- معدل دوران المخزون: يشكل المخزون احد أهم مفردات الاستثمار في الأصول المتداولة والأكثر أهمية في عملية التشغيل وعليه فإن هناك حرص شديد من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون ومكوناته الرئيسية مثل البضاعة الجاهزة والمواد الأولية، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة الإنتاج المباع}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

¹- عبد الرؤوف عزالدين، محاضرات في مقياس التسيير المالي، مقدمة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016-2017، ص 31.

2- **معدل دوران الأصول:** توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

3- **معدل دوران الحسابات المدينة:** وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل، ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة ولكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي وذلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوما، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الحسابات المدينة}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

4- **معدل دوران الموردين (نسبة دوران الموردين):** تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين، وتعتبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} / (\text{موردين} + \text{أوراق الدفع})$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الموردين}$$

رابعا - نسب المديونية

تتمثل في:

1- **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

2- نسبة قابلية للسداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية: (1)

نسبة قابلية للسداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

خامسا- نسب الربحية (المردودية)

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. (2)

1- نسبة مردودية الأموال الخاصة: تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (3)

نسبة مردودية الأموال الخاصة = (الربح الصافي / الأموال الخاصة) X 100

1- عبد الرؤوف عزالدين ، مرجع سابق ، ص ص 31-32 .

2- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقسيم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 - 2009 ، ص 54 .

3- اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 55.

الفصل الأول ————— عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي

2- معدل العائد على الاستثمار: من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \left(\frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

المبحث الرابع: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى التشخيص المالي عن طريق رأس المال العامل في المطلب الأول، ولابد من الإشارة إلى التشخيص المالي عن طريق إحتياجات رأس المال العامل في المطلب الثاني، في حين تم تخصيص المطلب الثالث التشخيص المالي عن طريق إحتياجات رأس المال العامل.

المطلب الأول: التشخيص المالي عن طريق رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمؤسسة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة.

أولاً - تعريف رأس المال العامل FR

من أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول:** رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة. (1)

- **التعريف الثاني:** رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة. (2)

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستنتج أن رأس المال العامل هو هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة .

ثانياً- أصناف رأس المال العامل وطريقة حسابه

يتم تناول العناصر التالية:

¹- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء الثاني، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص 55.

²- طير الويزة وسايغي باهية فريال، مرجع سابق، ص 58.

الفصل الأول ————— عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي

1- رأس المال العامل الصافي: رأس المال العامل الصافي هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول ثابتة}$$

2- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.}$$

3- رأس المال العامل الإجمالي: ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

4- رأس المال العامل الأجنبي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون.}$$

ثالثا - الحالات الممكنة لرأس المال العامل FR: (2)

وتتمثل في:

1- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

¹- زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 16.

²- اليأس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل النشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 83 .

2- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

3- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

رابعاً- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل FR

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي: (1)

- **طبيعة نشاط المؤسسة:** رأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- **حجم نشاط المؤسسة:** كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير والعكس صحيح.
- **دورة الاستغلال:** حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- **التغيرات الموسمية:** بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.

المطلب الثاني: التشخيص المالي عن طريق إحتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحد لا يكفي للحكم على التوازن المالي وخاصة عند دراسة تطوره.

أولاً - تعريف إحتياجات رأس المال العامل BFR

هناك عدة تعريفات إحتياجات رأس المال العامل، نذكر منها:

¹- طير الويزة وسايغي باهية فريال، مرجع سابق، ص 64 .

الفصل الأول ————— عموميات حول التحليل بالمؤشرات المالية والتشخيص المالي

التعريف الأول: يعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. (1)

التعريف الثاني: إحتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات الديون قصيرة الأجل، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير إحتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة. (2)

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستنتج أن إحتياجات رأس المال العامل هو الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الثابتة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد القصيرة الأجل.

و يتم حسابه وفقاً للعلاقة التالية :

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{قروض مصرفية})$$

ثانياً - أنواع إحتياجات رأس المال العامل BFR

تتمثل في:

1- إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال: تمثل إحتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال (مخزون + دائنون) وموارد الاستغلال (موردون) ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{قروض مصرفية})$$

2- إحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: تمثل إحتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج

¹ - عبد الرؤوف عزالدين، مرجع سابق، ص 29 .

² - زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، مرجع سابق، ص 36 .

الاستغلال وبسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (الدائنون) و موارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة).

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = احتياجات الدورة خارج الاستغلال - موارد خارج استغلال الدورة

ثالثا- الحالات الممكنة إحتياجات رأس المال العامل BFR (1)

تتمثل في:

1- إحتياجات رأس المال العامل موجب: $BFR > 0$: في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى .

2- إحتياجات رأس المال العامل سالب: $BFR < 0$: في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة .

3- إحتياجات رأس المال العامل معدوم: $BFR = 0$: هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

رابعا- العوامل المؤثرة في إحتياجات رأس المال العامل BFR

هناك عدة عوامل مؤثرة في إحتياجات رأس المال العامل ونخلصها فيما يلي: (2)

- طبيعة النشاط: إذا يمكن أن يختلف الإحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

¹- طير الويزة وسايغي باهية فريال، مرجع سابق ، ص 66 .

¹- مرجع نفسه، ص 67 .

- دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون رأس المال العامل مرتفعا نظرا لإرتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.
- الإستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون إحتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي.
- مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم الأعمال مرتفع يكون إحتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

المطلب الثالث: التشخيص المالي عن طريق الخزينة الصافية

الخزينة هي محصلة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية في لحظة معينة، ودور الخزينة مهم لأن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتجسد في تدفقات دخول المال وتدفقات خروج المال والنقود.

أولا - تعريف الخزينة الصافية TN

هناك عدة تعريفات للخزينة الصافية، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مراكز الصكوك البريدية، و التي تستطيع أن تتكون الخزينة من إستخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها في أجال قصيرة أو متوسطة. (1)
- **التعريف الثاني:** الخزينة الصافية هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة. (2)
- من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستنتج أن خزينة الصافية للمؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة إستغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة.

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين :

¹ - إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ، ص 148 .

² - اليأس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 53 .

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ثانيا - الحالات الخزينة TN

وتتمثل في:

1- الخزينة موجبة $TN > 0$: أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

2- الخزينة سالبة $TN < 0$: أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

3- الخزينة معدومة $TN = 0$: أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصل إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.⁽¹⁾

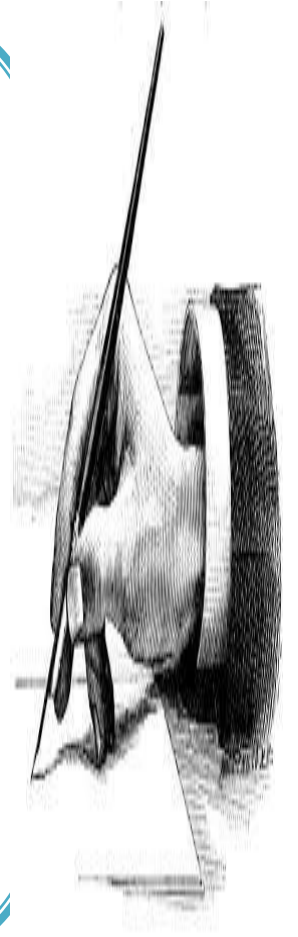
¹ - طير الويزة و سايجي باهية فريال، مرجع سابق، ص 68 .

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل الذي يتضمن الإطار النظري للدراسة، تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي في المبحث الأول، بالإضافة إلى التشخيص المالي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث والرابع فقد سلطنا الضوء على تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، حيث تم الوقوف على جملة من الإستنتاجات تتمثل في أن التحليل المالي يلعب دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها وتشخيص أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل الوقوف على نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة، أما النسب والمؤشرات المالية هي إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتقادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى، ولكون المؤشرات المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولة وسرعة التحضير، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الاختيار المناسب، والأمثل للمؤشرات المالية وصلاحياتها للاستخدام في تشخيص أداء المؤسسة.

الفصل الثاني

إستخدام النسب المالية
مؤشرات التوازن المالي في
تشخيص الوضعية المالية
لمطاحن الحضنة (المسيلة)



تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للمفاهيم المتعلقة بمؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة، ولقد قمنا باختيار هذه المؤسسة لتوفرها على القوائم المالية التي يمكن استخدامها لتحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي طرح اقتراحات من أجل اتخاذ القرارات المالية التي تحسن من وضعيتها.

ولدراسة أكثر تفصيل وإنطلاقاً مما سبق، سنتناول في هذا الفصل دور مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية لمطاحن الحضنة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة
- **المبحث الثاني:** عرض القوائم للمطاحن الحضنة بالمسيلة لسنوات (2018-2019-2020)
- **المبحث الثالث:** تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
- **المبحث الرابع:** تقييم الوضعية المالية عن طريق النسب المالية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

لكل مؤسسة هدف تسعى من وراءه لتحقيقه وخصائص ومميزات تختلف عن أي مؤسسة تقوم في هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة، وذلك من خلال تبين نشأة مطاحن الحضنة المسيلة، والهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة (المسيلة) وأهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية .

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة (المسيلة)

سنحاول في هذا المطلب التعرف على نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، و الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري، وقدرات المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة ، وظائف المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

أولاً- نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 01.10.1997 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07.09.1997، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01.10.1997 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 01.10.1997، تم رفعه في 30.04.1998 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج. (1)

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة .

¹ - معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الفصل الثاني - إستخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

ثانيا- الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع " « MOLINO » " مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج .

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع " « Golfito » " قول فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج .

ثالثا- قدرات المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

تتمثل فيمايلي: (1)

1- قدرة الطحن: 4.000 قنطار/ يوميا من القمح الصلب.

1.500 قنطار / يوميا من القمح اللين.

2- قدرة الإنتاج: 2.560 قنطار/ يوميا من السميد (سميد ممتاز ب:64%نسبة الاستخلاص).

1.110 قنطار/ يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب:74%نسبة استخلاص).

3- قدرة تخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار- قمح لين 62.500 قنطار)، طاقة الحمولة للمواد الأولية ،حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن، أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي:

- السميد 199.283 قنطار،الدقيق 209.629 قنطار ،بقايا الطحن 189.004 قنطار،العجائن الغذائية 531 قنطار.

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة..

رابعاً- وظائف المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

وتتمثل فيما يلي:

1- الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيهية.....إلخ).
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم.....إلخ).
- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية.. إلخ).

2- الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد و الفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة و الكسكسي إلخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة (المسيلة)

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل و التركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح و فروع الشركة و سنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه: (1)

أولاً- رئيس المدير العام

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة و التنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.

- التنسيق بين الوحدة و ممثليها من نفس القطاع.

- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

- يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة.

و تنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما قسم مهمته التنظيم و التسيير الداخلي " الهيكلية " للوحدة و تنوزع مهامه إلى النواحي التالية:

1 - قسم التنظيم والتسيير الداخلي - الهيكلية - للوحدة:

أ- الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

ب- مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية ،تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

ج- المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

د- المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني و هو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

هـ - مكتب مساعد الأمن و الوقاية: ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

2- قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات: وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات

أساسية هي : (1)

أ - مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

¹ - معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

- مصلحة التموين : ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح و المديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

- **مصلحة الإنتاج** : مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج و العمل على احترام كل مراحل الإنتاج و طرق تنفيذها محددة علمياً و تنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما :

❖ **مصنع التحويل رقم (1)**: يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة .

❖ **مصنع التحويل رقم (2)**: يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق و فرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع :

✓ فرع محاسبة المواد .

✓ فرع الطحن والإنتاج .

✓ فرع الشحن والتوظيف .

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح. (1)

- **مصلحة الصيانة**: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بالآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا و تتفرع هذه المصلحة إلى :

- فرع **الإلكتروميكانيك والكهرباء**: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات .

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة.

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن و الشاحنات.

- مصلحة تسيير المخزونات : تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتنفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزون الأكياس.

- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

ب- **مديرية التسويق:** وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال و تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

ج- **مديرية الإدارة والمالية:** وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي: ⁽¹⁾

- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتنفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.

- فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبا المبيعات.

- فرع المحاسبات.

- **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تنفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الفصل الثاني - إستخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

- فرع الخدمات الاجتماعية.

- مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:⁽¹⁾

- متابعة جميع الأشغال و الترميمات التابعة للوحدة .

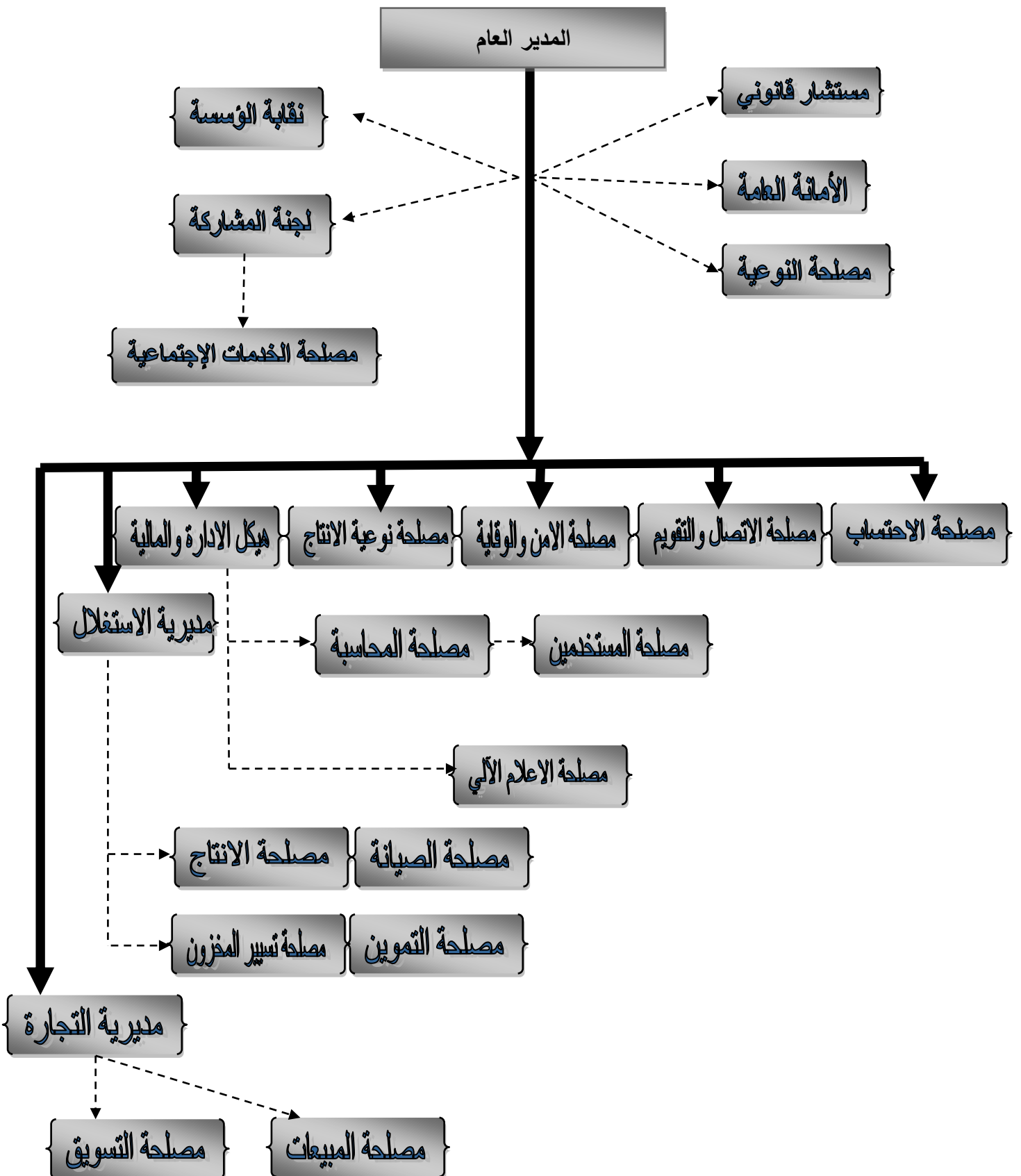
- المتابعة الميدانية للاستثمارات .

- مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته .

والشكل التالي يوضح هذه المديریات بمختلف مصالحها:

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها: (1)

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد و الفرينة.
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج و تسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن و الحصول على ولاءهم بأقل تكلفة و بجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال...الخ.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية و خارجها.

¹- معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة .

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمطاحن الحضنة للسنوات (2018-2019-2020)

تعتبر الميزانيات العامة المرآة العاكسة لصورة المؤسسة لأي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أداؤها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم الميزانيات المفصلة والمختصرة وجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة لفترة 2018 - 2020 .

المطلب الأول: عرض الميزانية المفصلة للسنوات (2018-2019-2020)

تعتبر الميزانية العامة للمؤسسة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها.

أولاً- عرض جانب الأصول لميزانية المفصلة للسنوات (2018-2019-2020)

الجدول التالي يظهر جانب الأصول المفصلة للسنوات (2018- 2019- 2020)

الجدول رقم (01): يوضح جانب الأصول لميزانية المفصلة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

2020	2019	2018	البيان
-	-	-	<u>أصول غير متداولة</u>
52 000,00	-	-	تثبيات غير عينية
1 755 888 543,11	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97	تثبيات عينية
255 898 153,36	255 898 153,36	255 898 153,36	الأراضي
826 800 159,94	841 119 239,70	856 404 069,47	المباني
132 603 618,80	132 603 618,80	682 988 554,14	المنشآت التقنية ، المعدات والأدوات الصناعية
540 586 611,01	551 286 408,12	-	تثبيات عينية أخرى
-	53 450 738,43	95 972 429,08	التثبيات الجاري إنجازها
18 800,00	18 800,00	18 800,00	<u>تثبيات مالية</u>
-	-	-	سندات الفروع المنتسبة
-	-	-	المساهمات والديون الدائنة الأخرى
-	-	-	السندات المثبتة الأخرى
18 800,00	18 800,00	18 800,00	القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى
16 094 490,24	14 823 434,75	13 046 217,94	<u>الضرائب المؤجلة أصول</u>

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	مجموع الأصول غير المتداولة
-	-	-	أصول متداولة
139 441 820,68	314 535 007,66	241 191 919,40	منتجات قيد التنفيذ
20 831 159,22	193 194 375,00	124 390 565,00	المواد الأولية واللوازم
13 289 038,29	23 989 418,74	21 628 233,09	المنتجات النهائية و العمل الجاري
105 321 623,17	97 351 213,92	95 173 121,31	الأسهم الأخرى أو الترميمات الأخرى
82 539 918,25	49 270 085,60	49 433 671,12	ديون واستخدامات مماثلة
66 518 895,67	24 210 505,04	28 130 065,58	الزبائن
-	-	-	ديون ضمن المجموعة
506 527,63	20 046,33	8 434 249,59	ضرائب وما يماثلها
15 514 494,95	25 039 534,23	12 869 355,95	المدينون آخرون
-	-	-	ديون أخرى واستخدامات مماثلة
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	الموجودات وما يماثلها
-	-	-	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
1 108 406 978,85	758 285 166,85	790 005 723,12	الخبزينة
1 330 388 717,47	1 122 090 260,11	1 080 631 313,64	مجموع الأصول المتداولة
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق (03-02-01)

ثانيا - عرض جانب الخصوم لميزانية المفصلة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

الجدول يظهر جانب الخصوم لميزانية المفصلة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

الجدول رقم (02): يوضح جانب الخصوم لميزانية المفصلة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

2020	2019	2018	البيان
-	-	-	الأموال الخاصة
-	-	-	رأس المال صادر
-	-	-	الوقف النهائي للدولة في حقوق الملكية
-	-	-	مساهمات أخرى
-	-	-	قسط الإدماج
-	-	-	علاوات و احتياطات
-	-	-	فارق التكافؤ
-	-	-	ترحيل رأس المال من جديد
356 201 443,13	356 616 236,61	353 477 806,88	النتيجة الصافية

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

-	-	-	حصة الأقلية 1
2 251 903 643,85	2 211 396 536,08	2 246 305 525,35	الروابط بين الوحدات
2 608 105 086,98	2 568 012 772,69	2 599 783 332,23	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	الخصوم غير متداولة
-	-	-	الإقتراضات و الديون المالية
15 800 369,46	12 232 125,23	8 663 881,00	ضرائب مؤجلة خصوم
-	-	-	ديون أخرى غير متداولة
74 646 002,73	68 927 900,72	56 064 904,11	المخصصات والإيرادات المؤجلة
74 646 002,73	68 927 900,72	56 064 904,11	مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة
-	-	-	أحكام الأخرى
90 446 372,19	81 160 025,95	64 728 785,11	مجموع الخصوم غير المتداولة
-	-	-	الخصوم المتداولة
73 933 918,84	5 062 329,20	13 478 083,49	الحسابات المتعلقة بالموردين
-	-	-	عمليات المجموعة
366 892,00	332 543,00	12 596,00	الضرائب
329 590 280,80	305 547 241,15	306 956 740,80	ديون أخرى
-	-	-	خزينة الخصوم
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	مجموع الخصوم المتداولة
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق (04-05)

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

أصبح من الضروري القيام ببعض التصحيحات للانتقال من الميزانية المحاسبية المفصلة إلى الميزانية المحاسبية المختصرة عن طريق دمج بعض عناصر الأصول على مجموعات لها معنى مالي، وهذا بالاستناد إلى مبدئين هما درجة سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم.

أولاً- عرض جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

الجدول التالي يظهر جانب الأصول المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

الجدول رقم (03): يوضح جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

2020	2019	2018	الأصول
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	الأصول الثابتة
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	مجموع الأصول الثابتة
139 441 820,68	314 535 007,66	241 191 919,40	الأصول المتداولة
82 539 918,25	49 270 085,60	49 433 671,12	قيم للاستغلال
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	قيم القابلة للتحقيق
			قيم الجاهزة
1 330 388 717,47	1 122 090 260,11	1 080 631 313,64	مجموع الأصول المتداولة
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع العام لأصول

المصدر: من إعداد الطالبيين اعتمادا على الجدول رقم 01

أولاً- عرض جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

الجدول التالي يظهر جانب الأصول المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

الجدول رقم (04): يوضح جانب الأصول لميزانية المختصرة للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

2019	2019	2018	الخصوم
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 608 105 086,98	2 568 012 772,69	2 599 783 332,23	الأموال الدائمة
90 446 372,19	81 160 025,95	64 728 785,11	الأموال الخاصة
			ديون طويلة الأجل
2 698 551 459,17	2 649 172 798,64	2 664 512 117,34	مجموع الأموال الدائمة
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	ديون قصيرة الأجل
0	0	0	سلفيات المصرفية
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبيين اعتمادا على الجدول رقم 02

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2018-2019-2020)

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل و تاريخ السحب و يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

الجدول رقم (05): يوضح جدول حسابات النتائج للسنوات (2018 - 2019 - 2020)

2019	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3 253 289 448.16	2 952 703 193.07	2 961 232 701.33	رقم الأعمال
5 798 372.58	9 773 321.25	4 087 513.73	مبيعات من البضائع
3 224 482 751.59	2 917 287 339.82	2 940 333 000.00	مبيعات من المنتجات التامة
21 258 800.00	22 231 500.00	13 368 000.00	مبيعات المنتجات الأخرى
1 057 524.79	2 902 215.20	2 703 422.80	الخدمات الأخرى
664 999.20	508 816.80	740 764.80	المبيعات الأخرى
9 908 255.68	2 361 185.65	15 645 382.48	تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ الإنتاج
-	-	-	المثبت
-	1 211 731.45	2 097 818.18	إعانات الاستغلال
92 549 338.70	57 105 832.30	4 722 583.91	النقل بين الوحدات
3 335 930 531.18	3 013 381 942.47	2 983 698 485.90	1- إنتاج السنة المالية
2 590 916 654.95	2 367 399 404.56	2 360 716 762.53	مشتريات مستهلكة
69 326 448.73	26 089 764.66	26 686 185.29	خدمات خارجية و إستهلاكات أخرى
2 660 243 103.68	2 393 489 169.22	2 387 402 947.82	2- استهلاك السنة المالية
675 687 427.50	619 892 773.25	596 295 538.08	3- القيمة المضافة للاستغلال
250 455 228.55	207 951 255.16	201 679 204.75	أعباء المستخدمين
5 532 370.54	8 873 433.21	1 291 568.00	ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
419 699 828.44	403 068 084.88	393 324 765.33	4- إجمالي فائض الاستغلال
4 239 010.84	9 079 627.68	25 335 847.54	المنتجات العملياتية الأخرى
529 000.31	39 194.88	32 417.21	الأعباء العملياتية
69 910 219.27	54 702 997.39	70 751 968.33	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
5 718 102.01	12 862 996.61	7 475 459.88	مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
10 372 176.96	12 849 400.87	14 276 856.10	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
358 153 694.62	357 391 924.55	354 677 623.55	5- النتيجة العملياتية

الفصل الثاني - إستخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

344 937 .25	1 015 339.48	1 015 934.48	منتجات مالية
-	-	-	أعباء مالية
344 937 .25	1 015 339.48	1 015 934.48	6- النتيجة المالية
358 498 631.87	358 407 264.03	355 693 558.03	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-	-	-	مشاركة العامل في النتيجة
-	-	2 215 751.15	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
2 297 188.74	1 791 027.42	-	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
3 350 886 656.23	3 036 326 310.50	3 024 327 124.02	مجموع نواتج النشاطات العادية
2 994 685 213.10	2 679 710 073.89	2 670 849 317.14	مجموع أعباء النشاطات العادية
356 201 443.13	356 616 236.61	353 477 806.88	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
-	-	-	العناصر الغير العادية (نواتج)
-	-	-	العناصر الغير العادية (أعباء)
-	-	-	9- النتيجة غير العادية
356 201 443.13	356 616 236.61	353 477 806.88	10- النتيجة الصافية للفترة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق (06-07)

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المقدمة سابقاً، سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشراً أساسياً للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة، سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة بالإعتماد على رأس المال العامل.

أولاً- حساب رأس المال العامل

ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول ثابتة}$$

الجدول رقم (06): رأس المال العامل للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 698 551 459,17	2 649 172 798,64	2 664 512 117,34	الأموال الدائمة
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	الأصول الثابتة
926 497 625,82	799 972 405,48	760 183 893,35	رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة المسجلة للسنوات (2018-2019-2020) كان موجبا وشهد ارتفاعاً في سنة 2020 مقارنة بالسنتين (2018-2019) وهذا راجع إلى زيادة في ديون قصيرة الأجل، رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط توازن رأس المال العامل موجب، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا يدل أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة.

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

ثانيا - حساب أنواع رأس المال العامل

ويتمثل في مايلي:

1- رأس المال العامل الخاص: ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (07): رأس المال العامل الخاص للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 608 105 086,98	2 568 012 772,69	2 599 783 332,34	الأموال الخاصة
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	الأصول الثابتة
926 497 625,82	718 812 379,53	695 455 108,35	رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاثة (2018 - 2019 - 2020) كان موجبا وهذا يدل على أن الأموال الخاصة غطت كل الأصول الثابتة للمؤسسة الجزء المتبقي (الفائض) مولت به ديون قصيرة الأجل .

2- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

الجدول رقم (08): رأس المال العامل الأجنبي للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع الخصوم
2 608 105 086,98	2 568 012 772,69	2 599 783 332,34	الأموال الخاصة
494 337 463,84	392 102 139,30	385 176 205,29	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (04)

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال السنوات (2018-2019-2020) وهذا بسبب نقصان ديون طويلة الأجل.

3- رأس المال العامل الإجمالي (الخام): ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (09): رأس المال العامل الإجمالي للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717,47	1 122 090 260,11	1 080 631 313,64	مجموع الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن المؤسسة حققت خلال السنوات (2018-2019-2020) رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد ما يعني أن زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب إستفادة المؤسسة من مشاريع جديدة.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طريق إحتياجات رأس المال العامل

إحتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها.

1- حساب إحتياجات رأس المال العامل رأس المال العامل

ويحسب وفق العلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات مصرفية)

وللتوضيح العلاقة أكثر:

إحتياجات الدورة = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل - السلفيات مصرفية

الجدول رقم (10): إحتياجات رأس المال العامل للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717,47	1 122 090 260,11	1 080 631 313,64	الأصول المتداولة
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	القيم الجاهزة
221 981 738,39	363 805 093,26	290 625 590,52	إحتياجات الدورة
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	الديون قصيرة الأجل
0	0	0	السلفيات المصرفية
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	موارد الدورة
- 181 909 353,26	392 102 139,30	- 29 821 829,77	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن احتياجات رأس المال العامل لسنة 2018 ولسنة 2020 سالب يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من مجموع قيم الاستغلال والقيم المحققة وهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة الموارد المالية، أما في سنة 2019 المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب يعني أن الاحتياجات أكبر من الموارد التمويلية.

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق الخزينة الصافية

خزينة الصافية لمؤسسة هي مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة إستغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة.

1- حساب الخزينة الصافية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة (TN)} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات البنكية}$$

الجدول رقم (11): يوضح الخزينة الصافية للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 108 406 978,54 0	758 285 166,85 0	790 005 723,12 0	القيم الجاهزة (خزينة الأصول) سلفيات المصرفية (خزينة الخصوم)
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجات الإستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة لتستطيع إستهدافها لمواجهة المصروفات النقدية مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات .

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المبحث الرابع: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب السيولة

النسب المالية طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة باستخدام نسب المالية.

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق النسب المالية

في هذا المطلب سنقوم بحساب أنواع السيولة المتمثلة في نسبة سيولة الأصول، نسبة سيولة العامة، نسبة سيولة المختصرة، نسبة سيولة الجاهزة.

1- نسبة سيولة الأصول: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم (12): يوضح نسبة سيولة الأصول للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717.47	1 112 090 260.11	1 080 631 313.64	مجموع الأصول المتداولة
3 102 442 550.82	2 960 114 911.99	2 984 959 537.63	مجموع الأصول
0.4288	0.3706	0.3620	نسبة سيولة الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن نسبة سيولة الأصول لسنة 2018 كانت 0.3620 ولسنة 2019 كانت 0.3706 ولسنة 2020 كانت 0.4288 وهذا يدل على أن أصول المؤسسة لا تتمتع بسيولة كبيرة .

2- نسبة سيولة العامة: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة العامة} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل)}$$

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

الجدول رقم (13): يوضح نسب سيولة العامة للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717.47	1 112 090 260.11	1 080 631 313.64	الأصول المتداولة
403 891 091.65	310 942 113.35	320 447 420.29	الخصوم المتداولة
4.2785	3.5765	3.3722	نسبة سيولة العامة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن نسب سيولة العامة للسنة 2018 كانت 3.3722 وللسنة 2019 كانت 3.5765 وللسنة 2020 كانت 4.2785 أي أن أكبر من الواحد 1 هذا يدل على أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم الجارية مع بقاء هامش الأمان، أي أن كل دينار من الديون يقابله 3.37 و 3.57 و 4.24 من الحقوق.

3- نسبة السيولة المختصرة: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم الجارية}$$

الجدول رقم (14): يوضح نسبة السيولة المختصرة للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
82 539 918,25	49 270 085,60	49 433 671,12	القيم القابلة للتحقيق
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	القيم الجاهزة
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	الخصوم الجارية
2.9486	2.5971	2.6195	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن نسب سيولة المختصرة لسنة 2018 كانت 2.6195 % وللسنة 2019 كانت 2.5971 % وللسنة 2020 كانت 2.9486 % ، هذا يعني أن المؤسسة تغطي ديونها عن طريق حقوقها النقدية المتوفرة في كل الالتزامات التي توجهها.

الفصل الثاني - إستخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

4- نسبة السيولة الجاهزة: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسب سيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / مجموع الخصوم الجارية

الجدول رقم (15): يوضح نسبة السيولة الجاهزة للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	القيم الجاهزة
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	مجموع الخصوم
2.74	2.44	2.47	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن نسبة سيولة الجاهزة لسنة 2018 كانت 2.47 ولسنة 2019 كانت 2.44 ولسنة 2020 كانت 2.74، يتضح لنا من قيمة السيولة الجاهزة أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقدييات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى، لكن يستحسن أن تستغل هذا الفائض النقدي في تسديد ديون الموردين وتتنوع في نشاطها.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب التوازن الهيكلي

تقوم المؤسسة بواسطة نسب التوازن الهيكلي بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية، وفي هذا المطلب نقوم بحساب نسب التوازن الهيكلي.

1- نسبة التمويل الدائم: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة X 100) / الأصول الثابتة

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

الجدول رقم (16): يوضح نسبة التمويل الدائم للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 698 551 459,17	2 649 172 798,64	2 664 512 117,34	الأموال الدائمة
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	الأصول الثابتة
152	143	140	نسب التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) نسبة التمويل الدائم خلال 3 سنوات أكبر بكثير من 100 % ، ويدل على أن الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة مع وجود فائض يعتبر كهامش أمان .

2- نسبة التمويل الخاص: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} \times 100) / \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (17): يوضح نسبة التمويل الخاص للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 608 105 086,98	2 568 012 722,69	2 599 783 332,33	الأموال الخاصة
1 772 053 833,35	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99	الأصول الثابتة
137	139	137	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن نسب التمويل الخاص لسنة 2018 كانت 137 % ولسنة 2019 كانت 139 % ولسنة 2020 كانت 147% هذا يشير إلى قدرة المؤسسة على التحكم في أصولها الغير الجارية باستخدام أموالها الخاصة وهذا ما يشكل ضمان للمتعاملين مع المؤسسة .

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق نسب المديونية ونسب الربحية

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على نسب المديونية ونسب الربحية في تمويل نشاطها، وتعطي هذه النسب مؤشرات دقيقة حول الموضوع المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة.

أولاً- حساب نسب المديونية

وتتمثل في مايلي:

1- نسبة الإستقلالية المالية: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم (18): يوضح نسبة الإستقلالية المالية للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 608 105 086,98	2 568 012 722,69	2 599 783 332,33	الأموال الخاصة
494 337 463,84	392 102 139,30	385 176 205,40	مجموع الديون (د.ق + د.ط)
5.28	6.55	6.75	نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن نسبة الإستقلالية المالية كانت 6.75 في سنة 2018 ثم بدأت في الإنخفاض في السنتين الأخيرتين (6.55 - 5.28) وهذا الأمر مريح للمؤسسة لأنه من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 2.

2- نسبة قابلية السداد: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

الفصل الثاني - استخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

الجدول رقم (19): يوضح نسبة قابلية السداد للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
494 337 463,84	392 102 139,30	385 176 205,40	مجموع الديون (د.ق + د.ط)
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع الأصول
0.1593	0.1324	0.1290	نسبة قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن نسب قابلية السداد للفترة 2018 كانت 0.1290 ولسنة 2019 كانت 0.1324 ولسنة 2020 كانت 0.1593 ، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير.

ثانيا - حساب نسب الربحية (المردودية)

وتتمثل في مايلي:

1- نسبة مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية): تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)} = \frac{\text{النتيجة الصافية / الأموال الخاصة}}{100} \times 100$$

الجدول رقم (20): يوضح نسبة مردودية الأموال الخاصة للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
356 201 443,13	356 616 236,61	353 447 806,88	النتيجة الصافية
2 608 105 086,98	2 568 012 772,69	2 599 783 332,23	الأموال الخاصة
13.65	13.88	13.59	نسبة مردودية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (04) والجدول رقم (05)

الفصل الثاني - إستخدام النسب المالية مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية

1- نسبة مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية): تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأصول (المردودية المالية)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

الجدول رقم (21): يوضح نسبة الإستقلالية المالية للسنوات (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
356 201 443,13	356 616 236,61	353 447 806,88	النتيجة الصافية
3 102 442 550,82	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63	مجموع الأصول
13.65	12.04	11.84	نسبة مردودية الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (03) والجدول رقم (05)

نلاحظ من الجدول رقم 20 و الجدول رقم 21 أن نسبة المردودية الإقتصادية والمالية خلال كل سنوات

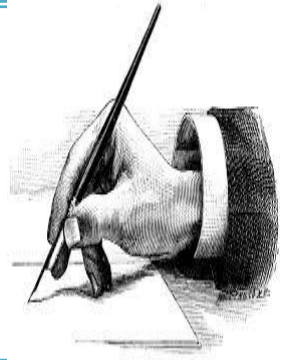
الدراسة أصغر من 100 % وهذا أمر ايجابي للمؤسسة وهذا نتيجة للإستخدام الأمثل لأصول المؤسسة في

تمويل نشاطها .

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لسنوات (2018-2019-2020) بإستخدام مؤشرات التسيير المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومن هذه الدراسة تبين لنا أهمية تطبيق مؤشرات التسيير المالي في المؤسسة من أجل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وفي الوقت المناسب، لذا يمكن القول أن مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن المالي (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل سالب والخزينة موجبة)، أما النسب المالية فهي جيدة و هذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة، لكنها غير مستقلة خاصة، مما يدل على نقص في تجديد استثماراتها وتراجع قليل في نشاطها.

الخاتمة



على ضوء ما ورد في الدراسة يمكن القول أن عملية التشخيص المالي تعد من العمليات الضرورية في ظل التطورات الحاصلة، حيث تساعد هذه العملية على تحديد الوضعية المالية للمؤسسات ومعرفة ما إذا كانت مستقرة ومحقة للتوازن المالي أم لا، وهذا يضمن للمؤسسة معرفة نقاط قوتها واستغلالها وإدراك نقاط ضعفها لتحويلهم إلى فرص لضمان الاستمرارية والبقاء، وهذا من خلال الاعتماد على تحليل قوائمها المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب مالية من أجل الحصول على نتائج دقيقة تساعد في تشخيص الوضعية المالية خلال فترة معينة وهذا ما قمنا بها في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة خلال الفترة من 2018 إلى 2020 حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تم الخروج بالنتائج التالية:

- رأس العامل موجب خلال سنوات الدراسة (2018-2019-2020) وهذه الوضعية تعتبر إيجابية من جهة لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها و بالتالي تحقق هامش أمان، وتعتبر سلبية من جهة أخرى لأنها تجمد جزء من أموالها و التي من الواجب أن تستغلها في مشاريع أخرى.

- الخزينة موجبة معناه أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، و هذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة خلال سنوات (2018-2019-2020).

- نسب السيولة العامة (2018-2019-2020) كانت على التوالي (3.3722-3.5765-4.2458) وهي قيم أكبر من 1 وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم الجارية مع بقاء هامش الأمان.

- نسبة السيولة المختصرة (2018-2019-2020) كانت على التوالي (2.6195-2.5971-2.9486) وهي قيم أكبر من 0.5 وهذا يعني أن المؤسسة تغطي ديونها عن طريق حقوقها النقدية المتوفرة في كل الإلتزمات التي توجهها.

- نسبة السيولة الجاهزة (2018-2019-2020) كانت على التوالي (2.47-2.44-2.74) وهي قيم أكبر من 0.3 وبالتالي المؤسسة قادرة على مواجهة إلتزاماتها المستحقة قصيرة الأجل بإستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى.

- نسبة التمويل الدائم للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (140 % - 143 % 152 %) وهي نسب أكبر من 100 % ويدل على أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة مع وجود فائض يعتبر كهامش أمان.

- نسبة التمويل الخاص للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (137-139-147) وهي نسب أكبر من 100 % يعني أن المؤسسة تمويل قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

- نسبة الإستقلالية المالية للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (6.55-6.75-5.28) وهي نسب أكبر من 2 يعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون .

- نسبة قابلية السداد للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (0.1290-0.1324-0.1593) وهي نسب أقل من الواحد يعني انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.

- نسبة مردودية الأموال الخاصة للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (13.59-13.88-13.65) هذا النسب في إرتفاع مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك إلى حسن تسيير وإستخدام الموارد المالية المحققة خاصة.

- نسبة مردودية الأموال الإقتصادية للسنوات (2018-2019-2020) كانت على التوالي (11.84-12.04-13.65)، وتدل هذه النسب على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي إتخذتها الإدارة المالية للمؤسسة وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة الإستخدام أصولها الأمثل لأموالها.

- إختبار الفرضيات

لقد قامت الدراسة على أربعة فرضيات:

1- الفرضية الأولى: التي نصت على " تتوفر مؤسسة مطاحن الحضنة على شروط التوازن " فمن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسة حققت قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية إحتياجات دورة إستغلالها، وتوفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة الحالات العارضة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .

2- الفرضية الثانية: والتي نصت على: " الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جيدة عن طريق نسب السيولة " فمن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 1، أما نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 0.5، أما نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 0.3 وبالتالي هذه النسب جيدة وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

3- الفرضية الثالثة: والتي نصت على: " الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جيدة عن طريق نسب التوازن الهيكلي " فمن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 100 %، أما نسبة التمويل الخاص خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 100 %، وبالتالي هذه النسب الجيدة وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

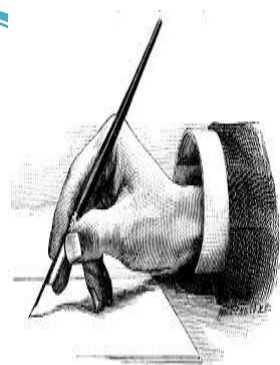
4- الفرضية الرابعة: والتي نصت على: " الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جيدة عن طريق نسب المديونية " فمن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن نسبة الإستقلالية المالية خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أكبر من 2، أما نسبة قابلية السداد خلال السنوات (2018-2019-2020) كانت أقل من 0.5، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- الإقتراحات والتوصيات

- استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.

- تحصيل الحقوق لدى الغير .
- تسديد الديون قصيرة الأجل .
- تحسين مردودية المؤسسة .
- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات .
- إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي .
- ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها .
- الاعتماد على تقنيات وأساليب تسيير حديثة .
- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لابد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة .

قائمة المراجع



– قائمة الكتب العربية

➤ الكتب

1. إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 .
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007.
4. زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي المحدد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله ، فلسطين، 2008.
6. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
7. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
8. محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2004.
9. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الإنحراف والإختلاس)، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحميل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
11. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء الثاني، دار المحمدية، الجزائر، 2000.
12. وليد ناجي الجيلاني، محمد عثمان البيطمة، التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاته العملية)، دار حزين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

13. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، 2004.
14. اليأس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل النشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

➤ الأطروحات والرسائل

1. حليلة السعدية سدي، مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.
2. سلماني طارق، أهمية التحليل المالي في تقويم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.
3. صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
4. طير الويزة و سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقويم أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المالية المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 - 2015.
5. علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 - 2019.
6. علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة ومراجعة،

قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017-2018.

7. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 - 2009.

➤ المجالات

1. كلثوم البز ومولود حواس، مقال بعنوان: التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة، منشور بمجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، العدد الثالث، 2013.

2. وكال نور الدين وخليفة الحاج ، مقال بعنوان: التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، منشور بمجلة الأفق للدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، العدد الأول، 2016.

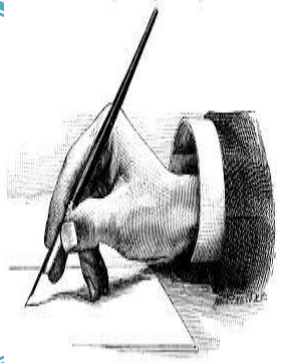
➤ المحاضرات

1. عبد الرؤوف عزالدين، محاضرات في مقياس التسيير المالي، مقدمة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016-2017.

- قائمة الكتب اللغة الأجنبية

1. Aswath damodaran, finance d'entreprise "théorie et pratique",2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006.

قائمة الملاحق



الملحق رقم (01) : ميزانية أصول مؤسسة مطاحن الحنونة سنة 2018

CIC HODNA M28

EDITION_DU:11/05/2020 9:51
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:37
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 589,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 805 333 952,41	264 747 341,40	540 586 611,01	551 286 408,12
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	900 979 752,46	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,35	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	1 229 981 380,81	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:21

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 616 236,61	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 211 396 536,08	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 012 772,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 062 329,20	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		310 942 113,35	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 960 114 911,99	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
<u>PASSIFS COURANTS:</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 079 627,68	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-39 194,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		357 391 924,55	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 407 264,03	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 036 326 310,50	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 710 073,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 616 236,61	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

الملحق رقم (07) : جدول حسابات النتائج للمؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2018-2019

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/02/2022 13:21

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 335 930 531,18	3 013 381 942,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		675 687 427,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		419 699 828,41	403 068 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 153 694,62	358 095 697,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 498 631,87	359 111 037,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 350 886 656,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 994 685 213,10	-2 679 712 673,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 201 443,13	357 320 009,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

... la suite sur la page suivante



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): إيلحوت عادل المولود(ة) بتاريخ: 1996 / 05 / 09 ب. حمام القبلة
الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أور.س.) رقم: 200343200 الصادرة بتاريخ: 2016 / 04 / 25 عن: دائرة حمام القبلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتاريخ: 2022 / 02 / 20
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "....."
استخدام مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية
للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة "مطاحن الحفنة المسيلة"

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022 / 06 / 12

التوقيع و البصمة



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): عمرسلان قوار المولود(ة) بتاريخ: 26/04/1991 بالمسيلة

الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أور.س.) رقم: 20328626 الصادرة بتاريخ: 2016/06/24 من المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: حاسبة والمالية تخصص حاسبة والمالية خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: استخدام النسب المالية في

تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة امطاحن الحفنة بالمسيلة

أصح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/14

التوقيع والبصمة



رقم:

المسيلة في:

إلى السيد:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: المحاسبة والمالية. تخصص: محاسبة. وقد نيفسنا فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و. / ر.س	الإمضاء
01	عادل بلحوت	161635095478	200343200	
02	قواز عرملان	17173081186	200323626	

عنوان المذكرة:

استخدام مؤشرات التبيد المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "طامن الحقنة" المسيلة

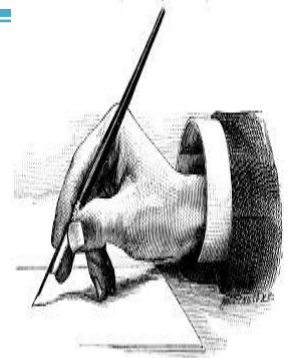
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)

هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)

رئيس القسم (الإمضاء والختم)

سودي هند

ملخص الدراسة



ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام مؤشرات التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الطالبين في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ❖ يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها.
 - ❖ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها .
 - ❖ لا بد للمسير المالي التحكم في آلياته ومعرفة أساسيات القرار (الخطوات والأساليب) مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة.
- الكلمات المفتاحية: التسيير المالي ، التشخيص المالي، الوضعية المالية

Abstract:

This study aims to use the financial management indicators in diagnosing the financial position of the Foundation's broods for the state of M'sila.

To achieve the objectives of this study and answer its questions, the students relied on the collection of data on the subject, through which secondary data were obtained and formed the theoretical framework of the study, and the practical framework was applied to the Foundation of Brood Mills in Al-Silas based on the preparation of an analytical study using the analytical descriptive approach. The study found a set of results, the most important of which are:

- ❖ *Analysis is an effective means and a tool for decision-making and its nomination.*

❖ *Financial analysis helps to identify vulnerabilities to avoid and strengths to strengthen them .*

❖ *The financial process must control its mechanisms and know the basics of the decision (steps and methods) while being the decision maker and all this for the benefit of the institution.*

Keywords: Financial management, financial diagnosis, financial position.

B